

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

12 Août 2011

12 غشت 2011

البردوزي، كما كتب عن نفسه في أحد المقالات مؤخراً، كان إلى جانب محمد حبيب الطالبي، المحرران الرئيسيان لمجلة «أنفاس»، وعضوان قياديين في منظمة يسارية أسست لحركة «23 مارس». وكان هذان الشابان، «على مسؤوليتيهما وبمبادرتهم»، وراء انعقاد اجتماع مطول للاستماع والتشاور مع الراحل الوالي مصطفى السيد، الباحث حينها عن دعم سياسي لحركة مضادة للاستعمار، وساعية إلى تحرير الصحراء، ورغم مسار حياته الطويل والحافل، والذي يمتدح من سنة 1948 التي رأى فيها النور منحدرًا من مدينة زاكورة النائية، إلا أن سيرة حياته تتوقف ملياً عند بداية السبعينيات، حين وجد محمد البردوزي نفسه ضمن المعتقلين السياسيين اليساريين.

أسس حركة 23 مارس والتقى الوالي مصطفى السيد بكثافة ثم «تاب» بعد خمس سنوات من السجن

محمد البردوزي.. الماركسي الذي مات قبل أن ينال وسام الدستور الجديد

■ يونس مسكين ■

في منظمة ماركسية لبنينية، والتي ستتحول في ما بعد لتصبح حركة 23 مارس في العام 1973، وكنت أعرفه أساساً عن طريق مجلة «أنفاس» التي كان يكتب فيها باسم مستعار هو «علي الحمراوي»، يقول عبد الحميد أمين. وفي ما اعتقل هذا الأخير في العام 1973، كان الراحل محمد البردوزي قد سبقه إلى السجن عام 1972، رفقة أحمد حرزني والدرقاوي وأسيديون وآخرين. «وخلال فترة لقائنا به في السجن، تميز بكونه كثير القراءة ومنطو على نفسه نسبيًا، (أي داخل سوق رأسو شوية)، وبما أنه لم يكن يتلقى زيارات كثيرة من أقربائه، فقد كنا نحن أصدقاؤه وعائلته، يضيف أمين.

كان الشاب محمد البردوزي قد تابع دراسته في المدرسة الإدارية إلى جانب أحد إخوة عبد الحميد أمين، وتخرج منها حاصلًا على شهادتها. لكن اهتمامه المفرط بالسياسة وشؤونها سوف يغير مسار حياته بالكامل. وسوف يتحول من النقيض إلى النقيض، سلاحه في ذلك النظريات العلمية والأدوات الأكاديمية في تحليل ومعالجة الظواهر السياسية والاجتماعية.

فالبردوزي، كما كتب عن نفسه في أحد المقالات مؤخرًا، كان إلى جانب محمد حبيب الطالبي، المحرران الرئيسيان لمجلة «أنفاس»، وعضوان قياديين في منظمة يسارية أسست لحركة «23 مارس». وكان هذان الشابان، «على مسؤوليتيهما وبمبادرتهم»، وراء انعقاد اجتماع مطول للاستماع والتشاور مع الراحل الوالي مصطفى السيد، الباحث حينها عن دعم سياسي لحركة مضادة للاستعمار، وساعية إلى تحرير الصحراء». وأوضح البردوزي في مقال كتبه باللغة الفرنسية تعقيبًا على استضافة محمد الشيخ

خصته الأقدار بمسار سياسي وعلمي حافل واستثنائي، طاف خلاله على مواقع المعارضة الراديكالية والتأييد شبه الأعمى للنظام السياسي للملكية المغربية، فكان ضمن إحدى أكثر المجموعات اليسارية راديكالية، واعتقل رفقة أحمد حرزني والتحق به عبد الحميد أمين وآخرون. وكان ممن جالسوا الزعماء المؤسسين لجبهة البوليساريو في ليالٍ رباطية طويلة؛ ثم جعلته الأقدار أحد ظلال الراحل مزبان بلقفيه، حيث اشتغل إلى جانبه في وزارة الفلاحة ووزارة الأشغال العمومية، ثم في مشاريعه الكبرى من قبيل إعداد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وهيئة الإنصاف والمصالحة، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ولجنة إعداد تقرير الخمسينية... لكن هذه الأقدار نفسها، حرمته من المثول بين يدي الملك يوم السبت 30 يوليوز الأخير، تاريخ حلول عيد العرش، التي اصطف خلالها أعضاء لجنة صياغة الدستور الجديد لتسلم أوامرتهم التقديرية من يد الملك، وظل الجميع يتساءل عن سبب غياب البردوزي، بينما كان يرقد في إحدى مصحات العاصمة مواجهًا مرضه القاتل، والذي لم يمهلته إلى ما بعد الحادي عشر من شهر غشت الجاري.

رغم مسار حياته الطويل والحافل، والذي يبتدئ من سنة 1948 التي رأى فيها النور منحدرًا من مدينة زاكورة النائية، إلا أن سيرة حياته تتوقف ملياً عند بداية السبعينيات، حين وجد محمد البردوزي نفسه ضمن المعتقلين السياسيين اليساريين. «كنت أسمع عنه قبل الاعتقال، حيث كان عضواً قيادياً بارزاً

ففيها عن تفوق وتميز كبيرين». بينما كانت رسالة دكتوراة البردوزي مع عبد اللطيف المنوني، حول النظريات الأنكلوساكسونية للبنيات الاجتماعية للنظام المغربي.

اللحظة الفارقة الثانية في حياة الراحل، بعد لحظة السجن، كانت حين التقى بالراحل مزيان بلققيه، ورافقه في جل مهامه الرسمية والعلمية. «ف عندما كنت أنا نقابيا في القطاع الفلاحي، عاودت التعرف عليه لكونه كان عضوا في ديوان وزير الفلاحة مزيان بلققيه، لكن معرفتنا ظلت سطحية، يقول عبد الحميد أمين. في ما كانت مرافقة البردوزي لبلققيه في وزارة الفلاحة مجرد مقدمة لمسار طويل من العمل المشترك، حيث بات البردوزي يراكم المهام الاستشارية في وزارات مثل وزارة الأشغال العمومية وتكوين الأطر... وتحول إلى خبير لا غنى عنه في وضع السياسات العمومية في مجال التكوين والتعليم، مما أهله لعضوية لجنة صياغة الميثاق الوطني للتربية والتكوين. في ما كان ماضيه السياسي ومكانته العلمية وراء عضويته في هيئة الإنصاف والمصالحة واللجنة العلمية لتقرير خمسين سنة من التنمية البشرية في المغرب، وهو عضو المجلس الأعلى للتعليم، وعضو سابق بكل من اللجنة الاستشارية للجهوية، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان... كما كان أحد مهندسي مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، حيث تكفل بمغاربة كندا. وودهم مناضلو الحركة الأمازيغية هاجموا بشدة، محملي إياه مسؤولية الكاتبة الثانوية التي نالتها اللغة الأمازيغية في الميثاق الوطني للتربية والتعليم، معتبرا أن فرضها كمادة إجبارية، سيؤدي إلى غضب الآباء وتغيب الأبناء.

الصحراء وفي المنطقة، ثم ثانيا، البحث عن البدائل الممكنة لتحرير الصحراء من الاحتلال الإسباني» يقول الراحل محمد البردوزي، والذي أضاف أن اللقاء تمخض عن مقال يرصد كل ذلك كتبه هو بمعية حبيب الطالبي، ونشر في «أنفاس».

اعتقل البردوزي في عز مرحلة تصعيد الملك الراحل الحسن الثاني ضد معارضيه اليساريين، وزجه بالكثير منهم في السجن. «حوكمتنا جميعا في غشت 1973، وكان نصيبه عشر سنوات من السجن، لكنه لم يقض منها سوى خمس سنوات، حيث استفاد من عفو ملكي عام 1977، خرج على إثره من الزنزانة مناضلا كما دخلها مناضلا، يقول عبد الحميد أمين. في ما يذكر الأستاذ الجامعي اليساري عبد الله ساعف، كيف أن زميله محمد الناجي، عرفه على البردوزي الخارج لتوه من السجن، والراغب في مواصلة مشواره الدراسي. «كان مثله مثل باقي الذين يخرجون من السجن في تلك المرحلة، أي محاطا ببيئة عدائية تجاههم، لا تلق فيهم، ولا توفر لهم مغربا جديدا غير مغرب الاعتقال والسجن، فلم يكن من السهل عليهم الخروج من تلك التجربة، يقول ساعف الذي وجد في البردوزي رغبة جامحة للتعلم والتحصيل، ورغم أنه كان حاملا لدبلوم المدرسة الإدارية، إلا أنه قرّر إعادة التسجيل في السنة الأولى للإجازة، بسبب عدم وجود معادلة للدبلوم الذي يحمله، ونجح في سنته الأولى، ثم التحق بالثانية، لتتم معادلة دبلومه بالإجازة، ويلتحق بالسلك الثالث، حيث ترسبه مادة نظريات العلاقات الدولية، في السنة الثانية، ثم أشرفت على بحثه المتميز، حول «روبير مونتاني، والبنيات السياسية للمغرب ما قبل الحماية، وأبان



محمد البردوزي

بيد الله في برنامج «مي زونكور» الذي يقدمه حميد برادة في القناة الثانية: أن اللقاء تم في صيف العام 1971، في شقة صغيرة كان البردوزي يكتريها بالقرب من محطة القطار، الرباط المدينة. «ودام اللقاء ليلة كاملة، وتمحور أساسا حول محورين اثنين: الأول هو رصد للواقع الاقتصادي والقبلي والسياسي في

معتقلو السلفية يكشفون للتجديد عن طلباتهم للعفو

تم استئناؤهم من دفعة عيد العرش و ينتظرون 20 غشت وعيد الفطر.. حقيقي: على الدولة أن تعمل على طي هذا الملف من خلال تفعيل المقاربة التصالحية

الإرهاب بمن فيهم الشيوخ إلا أنها لم تحض بالقبول.

وأشار حقيقي إلى أن الجهات المعنية لم تفعل اتفاق 25 مارس القاضي بإطلاق سراح المعتقلين على دفعات على اعتبار أن محاكماتهم لم تكن عادلة، واستنثت هؤلاء من العفو على اعتبار ما حدث يوم 16 ماي بسجن سلا وكان الجهاز الأمني كان يبحث عن أي مبرر لتوقيف آلية العفو عن هذه الشريحة من المعتقلين، وإعادة الملف إلى الصفر، مشدداً أن الانتهاكات الجسيمة التي تعرفها السجون من تعذيب وإهانة في حق هؤلاء لا تبشر بخير، وإذا ما كانت مندوبية السجون تريد من خلال تعاملها السيئ مع السجناء إرجاع الأمور إلى ما كانت عليه منذ سنوات، ليتشتت تركيز الجمعيات الحقوقية وأهالي المعتقلين والمعتقلين أنفسهم على المطالبة بتحسين الوضعية، فما يجب الانتباه إليه أن الأمور تغيرت، وصار للمعتقلين صوت خارج السجن يمثلهم معتقلون سابقون على خلفية هذا الملف وتنسيقية تمثل أهاليهم بالإضافة إلى الجمعيات الحقوقية التي تساندتهم.

ويرى حقيقي أن على الدولة أن تعمل على طي هذا الملف من خلال تفعيل المقاربة التصالحية التي سبق للمنتدى أن اقترحها، وأظهرت الأيام حاجة البلاد إليها بدل الاستمرار في اعتماد المقاربة الأمنية الضيقة التي لن تزيد الوضع الحقوقي إلا تراجعاً وتدهوراً.

يذكر أن وزير الداخلية السابق، شكيب بنموسى، سبق أن اشترط ضرورة الاعتراف بالأخطاء ومراجعة الأفكار كآلية لقبول العفو.

سنا، كريم

ما يزال معتقلو ما يعرف به السلفية الجهادية يعلقون آمالهم على طلبات العفو التي تقدموا بها، في انتظار مناسبة 20 غشت أو عيد الفطر لعلها تحمل جديداً في ملفهم بعد الصدمة التي تلقوها باستئنائهم من العفو بمناسبة عيد العرش.

وحسب مصادر «التجديد» يتلقى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجمعية النضير لمساندة المعتقلين الإسلاميين، ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان بشكل دوري طلبات للعفو من طرف عوائل مجموعة من المعتقلين -توصلت «التجديد» بنسخ منها.

ويناشد المعتقلون في طلبات العفو التي تقدموا بها، الملك محمد السادس بالعفو والإفراج عنهم حتى يتنفسوا هواء الحرية ويعانقوا أحبائهم، وأن تكون قضيتهم وملفهم من ضمن ما يعرفه هذا الورش الإصلاحية وإدراجهم ضمن الإصلاحات حقوقية واجتماعية وإنسانية ومواطنة.

وفي تصريح له، أكد محمد حقيقي، المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان أن المنتدى يتوصل باستمرار بطلبات العفو منذ سنوات، وسبق أن رفعها إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، من أجل تأسيس مقاربة تصالحية لطي هذا الملف إلا أن جهات، لم يسمها، تحول دون هذا الحل، مضيفاً لـ «التجديد»، أن المنتدى يرفع كل المراسلات التي تصله إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومصالحة العفو والشؤون الجنائية المتخصصة في طلبات العفو بوزارة العدل، وسبق أن أخبر المنتدى أن المجلس الوطني تقدم بلائحة عفو بمناسبة عيد العرش تشمل مجموعة من المعتقلين على خلفية قانون

إلى المندوبية العامة لإدارة السجون

يتوجه الركراكي محمد، رقم الاعتقال 1626، بشكاية إلى المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، تتعلق بمعاناته مع أحد المسؤولين بالسجن المحلي بخريبكة. وجاء في الشكاية، التي توصلت «المساء» بها، أن معاناة المشتكي المحكوم عليه بعقوبة حبسية لمدة سنتين و8 أشهر قضى منها عامين، تفاقمت مؤخراً بسبب ما أسماه التعسف والاضطهاد اللذين يتعرض لهما من طرف المشتكى به بسبب وبدونه. وقد حاول المشتكي إخبار المسؤولين عن السجن المحلي بخريبكة عن حالته، إلا أن المشتكى به يحول دون ذلك. ويخوض هذا الأخير منذ 29 يوليوز الماضي إضراباً مفتوحاً عن الطعام لعله يلقي الأذان الصاغية، بعدما قام بإرسال طلب في الموضوع إلى جهات عدة منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكيل الملك بمحكمة الاستئناف بخريبكة وأيضاً المندوبية العامة لإدارة السجون. ويلتمس المشتكي من الجهات المعنية رفع الضرر عنه حتى تمر مدة اعتقاله في سلام.

السيد اليزمي : الدستور الجديد وضع خارطة طريق لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية

الرباط 12-8-2011- أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، أمس الخميس بالرباط، أن الدستور الجديد وضع خارطة طريق جديدة لتعزيز مشاركة وانخراط الشباب في الحياة السياسية

الشباب والانتخابات التشريعية ، أية تطلعات للمشاركة " وأوضح السيد اليزمي، في كلمة خلال ندوة وطنية تحت شعار أن الوثيقة الدستورية الجديدة عززت مشاركة الشباب في الحياة السياسية عبر إحداث مجموعة من " السياسية، أية آليات الأليات الدستورية التي تركز السياسة التشاركية للشباب، وتمثل أساسا في إحداث " المجلس الاستشاري للشباب والعمل ، والتنصيص على توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية "الجمعي للمملكة

وأضاف في اللقاء الذي نظمه التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح بدعم من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي، أن المرحلة السياسية الحالية في المغرب تقتضي فتح الباب أمام المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات التشريعية المقبلة وتعزيز مكانته في المجتمع وتقوية انخراطه في المؤسسات الوطنية على مستوى التدبير و تحمل المسؤوليات

وقال السيد اليزمي في هذا السياق " ليس هناك مستقبل لهذا الوطن دون إشراك الشباب ودون إيلائه مزيدا من الاهتمام من طرف كل الفاعلين سواء على مستوى الحكومات المقبلة أو على مستوى المؤسسات الوطنية بما في ذلك المجلس الوطني "الحقوق الإنسان

وبدورهم، أكد المشاركون في الندوة أن الشباب يعد قوة المجتمعات ومصدر التجديد والتغيير ومحركا جوهريا للتنمية في كافة المستويات، مبرزين أهمية إشراك هذه الفئة في صناعة القرار والانخراط في تدبير قضايا الشأن العام وردم الهوة بينها وبين الأحزاب السياسية، في أفق تحقيق تعاقد سياسي نوعي يراعي حجم ورش الإصلاحات الدستورية والسياسية الجديدة

وأضافوا أن المغرب اليوم في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إقرار التصالح مع الشباب باعتباره موردا بشريا مهما في معادلة التنمية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص وإنجاح مسلسل الإصلاحات التي انخرطت فيها المملكة

ودعا المتدخلون، في هذا السياق، إلى بلورة سياسات عمومية تعنى بقضايا الشباب في علاقته بالإصلاح السياسي والدستوري والاجتماعي الذي تشهده المملكة، وتمتين التراكم الذي حققه الشباب المغربي في مختلف المجالات، بما يمكن له المساهمة في تحديد معالم مستقبله وإغناء النقاش العمومي حول القضايا التي تهمه

وخلص المشاركون في هذه الندوة إلى أن توفر المغرب على ترسانة قانونية لتعزيز مكانة الشباب في الحياة السياسية سيقوي من انخراط هذه الفئة في تدبير الشأن العام الوطني والمحلي وتعزيز المقاربات الديمقراطية التشاركية والحكمة الجيدة

، الذي تأسس مؤخرا من طرف مجموعة من الهيئات الجمعوية " يشار إلى أن " التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح "التي تعنى بقضايا الشباب، يهدف إلى" المواكبة المدنية للمطالب الجديدة والملحة للشباب المغاربة

مبادرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الإنسانية لأحد ضحايا 20 و 21 فبراير

حرر يوم الجمعة 12 غشت 2011 على الساعة 00:23

أسيف:مراسلة خاصة من الحسيمة

حسب مصدر موثوق للجريدة فقد تكلف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتكاليف علاج أمين البقالي عضو حركة 20 فبراير بمدينة الحسيمة واحد ضحايا أحداث 20 و 21 فبراير إذ تعرض حسب شهود عيان إلى دهس بواسطة سيارة تابعة للقوات العمومية بمدينة إمزورن يوم 21 فبراير أثناء عودته إلى منزله وهو ما نتج عنه شلل نصفي وإصابات عديدة وقد أبدى مجموعة من أعضاء حركة 20 فبراير بنفس المدينة ارتياحهم لهذه المبادرة الإنسانية

اللجنة الوطنية من أجل الحرية الفورية لكبوري وشنو تكشف الخروقات التي شابت محاكمتها

سناء الزوين

ببراعة الأطفال، طالبت سعيدة كبوري ومعاذ شنو بإطلاق سراح والديهما الصديق كبوري والمحجوب شنو، المعتقلين على خلفية الأحداث التي عرفتها مدينة بوعرفة. وقالت سعيدة شنو، خلال الندوة الصحافية التي عقدتها اللجنة الوطنية من أجل الحرية الفورية للصديق كبوري والمحجوب شنو ورفاقهما، أول أمس الثلاثاء في الرباط، «إن والدي منزو في ركن غرفة ضيقة تضم مجموعة

«من المساجين، لا نراه إلا مرة في الأسبوع، لا نطلب سوى إطلاق سراحه وإعادة محاكمته من طرف قضاء عادل ومستقل وطالبت اللجنة الوطنية من أجل الحرية الفورية للصديق كبوري والمحجوب شنو ورفاقهما بإطلاق سراحهما بشكل فوري، في كلمة ألقته نعيمة الكلاف، منسقة اللجنة، قالت فيها إن محاكمة المعتقلين شابتها مجموعة من الخروقات، معتبرة أن وأضافت الكلاف أن الاعتقال تم بعد مرور المعتقلين وقعا على المحاضر عبر استعمال العنف والمس بالسلامة البدنية. أسبوع تقريبا على الأحداث، مما ينفي صفة التلبس وكذا توقيع المعتقلين على محاضر جاهزة وفي نفس التوقيت الزمني ومن جانبه، قال حسن العماري، أحد أعضاء اللجنة الوطنية من أجل الحرية الفورية للصديق كبوري والمحجوب شنو ورفاقهما، إن محاكمة كبوري وشنو تدخل في إطار «إسكات» مدينة بوعرفة، التي تعرف حركة احتجاجية منذ 6 سنوات من أجل تحسين أوضاع المعيشة ومحاربة الفقر والتهميش الذي تعيشه هذه المدينة الشرقية. وقال إن محاكمة شنو وكبوري ورفاقهما غير قانونية، معتبرا إياها محاكمة معدة سلفا

واتهم العماري المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتجاهل الأحداث التي عرفتها مدينة بوعرفة، مشيرا إلى أنه أرسل 3 تقارير إلى المجلس حتى يقوم بفتح تحقيق في ما عرفته المدينة، لكن دون جواب إلى حد كتابة هذه الأسطر، رغم أنه اتصل هاتفيا بالأمين العام للمجلس 3 مرات

وكشفت الكلاف أن اللجنة من الممكن أن توسع نشاطها ليشمل الدفاع عن أغلب معتقلي الرأي، وقالت «لقد ناقشنا هذا الأمر بيننا، وربما في الأيام القليلة القادمة نجد صيغة للدفاع عن الجميع، لكن ميزانية اللجنة لا تسمح بهذا حاليا». ولم تستبعد الكلاف أن يكون الانتماء السياسي للصديق كبوري السبب وراء اعتقاله، مشيرة إلى أن مقاطعي الدستور يؤدون ضريبة معارضتهم

وكشف عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن الصديق كبوري يوجد في غرفة مع 12 شخصا، مشيرا إلى أن كبوري أكد له في اتصال هاتفي أن زوجته 54 شخصا، في حين يوجد المحجوب شنو في غرفة مع لم تتمكن من زيارته سوى مرة واحدة منذ اعتقاله

وتطالب اللجنة بترحيل كبوري وشنو إلى سجن بوعرفة، حيث أكدت الكلاف أن اللجنة ستراسل إدارة السجون بهذا الخصوص. وكان حزب اليسار الاشتراكي الموحد قد راسل الإدارة من أجل ترحيل المعتقلين إلى سجن بوعرفة يذكر أن محكمة الاستئناف في وجدة كانت قد قضت بإدانة المعتقلين كبوري وشنو بسنتين سجنا نافذا وبغرامة مالية في حدود 1000 درهم لكل واحد منهما، كما قضت بسنة ونصف سجنا نافذا في حق كل من المعتقلين محمد النيكاي وجمال عتي وعبد الصمد قازة وياسين بليط وعبد العزيز بوضيبة وعبد العالي كديدة، في حين قضت بإدانة إبراهيم مقدمي بسنة وأربعة أشهر سجنا نافذا

إسبانيا تفرج عن أمين عام الشبيبة الإسلامية

الخميس، 11 أغسطس 2011 12:52



حسن بكير وعبد الكريم مطيع مرشد الشبيبة الإسلامية

الحركة تلمح إلى إنهاء الاتصالات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

علمت «الصباح» أن السلطات الإسبانية أطلقت، مساء الخميس الماضي، سراح حسن بكير، الأمين العام للشبيبة الإسلامية، الذي اعتقلته لمدة أسبوع وأوضح بيان موقع من طرف محسن بناصر، الناطق الرسمي باسم الشبيبة الإسلامية، أن السلطات الإسبانية اشترطت على

بكير البقاء تحت الحراسة، وعدم مغادرة التراب الإسباني لمدة أربعين يوما ورحب المصدر ذاته بقرار السلطات الإسبانية الإفراج عن بكير بعد أسبوع كامل من الاعتقال، منتقدا في الوقت ذاته قرار الإبقاء عليه داخل الأراضي الإسبانية لمدة 40 يوما، مطالبا الحكومتين الإسبانية والهولندية بالعمل على تيسير السماح له بالعودة إلى مقر عمله في هولندا، وعدم المساس بزوجته وبنتيه

واستغرب المصدر ذاته اعتقال بكير من طرف الأمن الإسباني، استجابة لمذكرة بحث دولية أصدرتها السلطات المغربية، رغم التغييرات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان والتطمينات المباشرة التي تلقفتها الشبيبة من طرف الدولة عن طريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ملمحا إلى أن حادث اعتقال بكير من شأنه أن يؤثر على الاتصالات التي كانت بين قيادات الشبيبة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان

إلى ذلك، جاء اعتقال حسن بكير من طرف الأمن الإسباني في إطار اتفاقيات تتعلق بالتعاون القضائي وتبادل المجرمين كما جاء الاعتقال، بسبب تجديد السلطات المغربية مذكرة البحث الدولية الصادرة. ومكافحة الإرهاب بين إسبانيا والمغرب في حق حسن بكير، على اعتبار أنه لا يزال في حالة فرار بعد ارتكابه جريمة داخل التراب المغربي يعاقب عليها القانون الجنائي.

وفندت مصادر مطلعة ما اعتبرته ادعاءات الشبيبة الإسلامية بأن الحكم الصادر في حق بكير سقط بالتقادم، معتبرة أن الحكم بالإعدام على بكير لم يسقط لأنه لا يزال في حالة فرار، ولم يمثل بعد أمام القضاء المغربي وأن قانون المسطرة الجنائية يؤكد أن المتهم الذي صدر في حقه حكم نهائي في مثل هذه القضايا لا بد أن يمثل أولا أمام القضاء الذي له وحده الصلاحية لإعلان سقوط الحكم بالتقادم عن المتهم

وكان بكير موضوع مذكرة بحث دولية صدرت سنة 1985 بعد اتهامه بالتورط في اغتيال عمر بنجلون، وأدين في هذا الملف بالإعدام

في اليوم الوطني للمهاجر: فوضى واستياء من سياسة الحكومة لقضايا الجالية

أن الوزارة خرجت خلال المرحلة الحالية من وضعية التهميش المؤقت لتصبح مؤسسة ذات الاستمرارية في التدخل لمواجهة تحديات أبناء المغاربة في المهجر، توقف عامر من خلال اجوبته على عدد من أسئلة الصحافيين على بعض الاختلالات التي تعوق التدبير «العقلاني والسليم» لقضايا الجالية المغربية بالخارج. في هذا السياق أرجع عامر وجود عدد من الاختلالات في تدبير قضايا أزيد من 3 ملايين مغربي يعيشون خارج الوطن إلى أمرين: الأمر الأول هو ضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية المتدخلة في قضايا المهاجرين، ثانياً: هو عدم الاستقرار المؤسسي في العمل الحكومي.

علي الباهي

وساد شغب كبير أيضاً صاحب تدخلات مغاربة المهجر، فعدد من التدخلات، وعلى مسمع من عدد أعضاء حكومة عباس الفاسي، توقفت عند الوضع المزري لاستقبال المهاجرين في سفارات وقنصليات المغرب بالخارج، وضعف حماية الأجيال الجديدة من حيث الهوية واللغة وتكريس البعد الوطني الديني في تكوينهم.

من جهة أخرى، شدد محمد عامر، الوزير المنتدب المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج أثناء تقديمه حصيلة البرنامج الوطني للنهوض بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج للفترة ما بين 2008 و 2011 على ضرورة إعادة النظر في صلاحية مجلس الجالية المغربية بالخارج أي تمت دسرتة بموجب دستور 2011. وفيما اعتبر عامر

اليزمي أمام نهول القاعة واستغرابها: لا تظنوا أن تمثيلية المغاربة القاطنين في الخارج تشبه الذهاب إلى «الكارينو».

وعن أسباب إلغاء فقرة المائدة المستديرة، أشارت مصادر «التجديد» على أن المائدة كانت من المقرر أن تناقش المشاركة السياسية لأفراد الجالية المغربية بالخارج بحسب الفصل 17 من دستور 2011، لكن مادام أن الحكومة الحالية لم تقم «بأي شئ» في هذا الاتجاه تفعيلاً لقرار المنهجية التدريجية لمشاركة 3 مليون مغربي في الخارج في تدبير شؤون وطنهم السياسية فإن الوزارة «حاولت وضع رأسها في الرمال» والتعتميم على أخطائها المرتكبة في هذا الملف. والحل هو إلغاء المائدة المستديرة من الأصل.

تحول اللقاء المخلد لليوم الوطني للمهاجر الذي نظم بالرباط أول أمس الأربعاء إلى «فوضى عارمة وشغب في القاعة». أسباب الشغب ثلاث: أولاً، استياء كل التدخلات التي عقبها كلمة محمد عامر الوزير المنتدب بالجالية المغربية بالخارج وثاني الأسباب، هو إلغاء فقرة المائدة المستديرة من الحفل والتي كان من المقرر أن يناقش خلالها عدد من الفاعلين مسألة الدستور الجديد وقضايا المهاجرين. أما ثالث أسباب السخط الذي عم القاعة وتم على إثرها رفع النقاش، هو تدخل الرئيس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج والذي تلفظ بكلمة «كارينو» وهو على مائدة الإفطار، وذلك أثناء رده على التوجه الداعم لمسألة ضرورة التمثيلية السياسية لمغاربة المهجر. وقال